

لا النظام السوري ولا "المعارضة" المدعومة من الغرب يقدمان البديل

من أجل بناء حركة جماهيرية من العمال والفقراء

19 تموز 2011

عائشة زكي – اللجنة لأمية العمال في لبنان



أربعة أشهر مضت منذ بداية الاحتجاجات في سوريا وتشير التقديرات أن عدد المتظاهرين في الشوارع قد وصل إلى مستويات قياسية. فعشرات الآلاف خرجوا إلى الشوارع في مطلع الأسبوع معارضين للنظام في حين تظاهر عشرات الآلاف داعمين له ولوعده بـ"الإصلاحات". وبلغ عدد القتلى 30 شخصاً في الاشتباكات الأخيرة بين المعارضين والمؤيدين في مدينة حمص. ووقعت الاشتباكات في حين كانت "المعارضة" السورية تضع الجهد في تشكيل جبهة ولكنها واجهت انقسامات.

ولقد عقد المعارضون لنظام الأسد في المنفى عدداً من الاجتماعات وحاولوا تشكيل لجان في سوريا وتركيا وفرنسا. واجتمع 350 شخصاً السبت الماضي في اسطنبول وانتخبوا 25 عضواً لـ"مجلس الخلاص الوطني"، متزامنة مع اجتماع في دمشق أوقف بعد تعرضه لهجوم من قبل أنصار النظام. ويحاول "المعارضون" مواكبة الأحداث في الشوارع وبعضهم من الذين عينوا أنفسهم في المنفى كـ"شخصيات المعارضة" يدعون الآن إلى عصيان مدني داخل سورية، وبدؤوا بتشكيل "لجان" في محاولة لتمثيل الجماعات الكردية ورجال أعمال في سورية وليبراليين في المنفى وإسلاميين.

ولكن على الرغم من أنها تهدف إلى بناء الهياكل، هذه "المعارضة" لا تملك قاعدة اجتماعية ولا تجذب غالبية الشباب والعمال البطوليين في سوريا والذين ينزلون إلى الشوارع للنظام ضد نظام الأسد القومي ويواجهون جهاز دولته الوحشية. ولكن في ظل استقطاب الاحتجاجات النامية والاشتباكات العنيفة في مدينة حمص في اليومين الأخيرين، هناك مخاوف متزايدة في أوساط غالبية الفئة من الجماهير التي لم تنشط بعد في الاحتجاجات من أن تتحول إلى صراع طائفي.

ولا يزال نظام الأسد يحاول تحقيق توازن بين القمع والوعود بالإصلاح. وبينما تواصل القوات المسلحة للنظام هجماتها على المتظاهرين، مستخدمة الرشاشات الثقيلة واقتحام المنازل لاعتقال المعارضين، نفذ الأسد وعده بـ"الحوار الوطني" مع ما يسمى بـ"المعارضة" الداخلية، وفي حين أن المؤتمر فشل في إصدار بيانه، ما يشير إلى إنقسامات داخله، من الواضح أن هذا كان محاولة لخلق أو هام في محادثات جديدة في حين يضم النظام الأحزاب السياسية والشخصيات المستبعدة تقليدياً في عملية "الإصلاح".

لكن المتظاهرين دعوا إلى مقاطعة هذه المحادثات ونددوا بمن حضر الحوار بأنه يعطي الشرعية للنظام القومي. وقال العديد من المتظاهرين الذين قوبلوا في يوم الحوار أنهم يريدون إسقاط النظام وليس إجراء محادثات معه. ويقدر ناشطون في حقوق الإنسان أن الأرقام وصلت إلى 1600 قتيل سوري و11000 معتقل من قبل قوات الأمن، وعشرات الآلاف من النازحين أو الذين فروا إلى دول مجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن.

وتدعم القوى الغربية، وخصوصاً الإدارة الأميركية بعد أن كانت حذرة في الدعوة إلى "تغيير النظام" في سوريا، ما يسمى بـ"المعارضة" في المنفى. وذلك في محاولة من جهة لامتصاص الموجة التي تجتاح البلاد، ومن ناحية أخرى لعكس الحركة إلى فرصة لها يمكنها أن تقودها من الأعلى دون أن تدخل في صراع مع مصلحة الامبريالية والشركات الكبيرة في المنطقة.

وبعد يوم واحد من زيارة سفراء فرنسا والولايات المتحدة إلى حماه في 11 تموز، اعتصم مئات من مؤيدي النظام السوري أمام السفارتين الأمريكية والفرنسية. وردت هيلاري كلينتون بالقول أن "الأسد ليس أحداً لا غنى عنه" وأن الإدارة الأميركية "لا تستثمر على الإطلاق في بقائه في السلطة". ولكن أي شخص يتابع التطورات في منطقة الشرق الأوسط يعلم أن الإدارة الأميركية فوجئت بالموجة الثورية التي تنتشر في أنحاء المنطقة على الرغم من استثمار مليارات الدولارات في المنطقة لتعزيز "تغيير النظام" لخدمة مصالح الامبريالية الأمريكية والشركات التجارية الكبرى. الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الامبريالية تخشى مما قد يكون نتيجة هذه الثورات الحقيقية في تغيير النظام إلى نظام يتعارض مع مصالحها. وكانت الزيارة التي قام بها السفراء إلى حماه، المدينة التي تشهد اليوم أكبر الاحتجاجات في سوريا، مجرد لفظة رمزية جاءت فقط بعد مئات الآلاف قد نزلوا إلى الشوارع لمواجهة القوة العسكرية للقوات الدولة القمعية والوحشية.

هذه الزيارة التي قام بها سفير الولايات المتحدة "فوردي" تعني شيئاً واحداً لمعظم العمال والشباب الراديكاليين في سورية والمنطقة وهو أن الولايات المتحدة الامبريالية تحاول استغلال النضال البطولي لدى الشباب والعمال العاديين في البحث عن مستقبل أفضل خال من البطالة و القمع. ويسجل "فوردي" تاريخاً من المشاركة في الغزو الأميركي على العراق في عام 2003، وإقامة "الحكومة الانتقالية" العراقية. وتم ترشيحه في العام 2010 من قبل أوباما كسفير في سوريا لـ"التصدي للمجالات ذات القلق المستمر".

وكانت احتجاجات يوم الاثنين المؤيدة للأسد مؤشراً لما يمكن أن يحدث إذا كانت الإدارة الأميركية تستغل الاحتجاجات وتستخدمها لشن هجوم على نظام الأسد. ففي حين أن بعض المحتجين رحبوا بزيارة السفراء بالورود، كما ورد في بعض الصحف، إن المظاهرة الأكبر التي شهدت 500 ألف متظاهر يخرجون إلى الشوارع كانت في اليوم التالي وأظهرت للعالم إصرار وحزم جماهير حماه في النضال وفي إرسال الرسالة أنها لم تعد خائفة من أجهزة الدولة ومن حشية حكم الأسد.



واستخدمت هذه الزيارة في خطاب الأسد الأخير كدليل على وجود مؤامرة أعدتها الولايات المتحدة وأثارت بعض نظريات التآمر في وسائل الإعلام العربية حول احتمالية سماح نظام الأسد لهذه الزيارة من أجل كسب التأييد الوطني والمناهض للامبريالية. وكثيراً ما يقول الزعماء نصف الحقيقة من أجل طمس صورة كاملة، وبالتالي يستخدم الأسد نقاطاً صحيحة حول دوافع الامبريالية تماماً كما أن الحكومة الأمريكية تبرز أحياناً قمع الأسد لخدمة مصالحها. ولكن لا يملك أي منهما مصالح الجماهير السورية.

في 21 حزيران، وهو يوم واحد بعد خطاب الأسد الذي انهي أسابيع من الصمت، تجمع عشرات الآلاف في دمشق للحشد دعماً للأسد. وقال التلفزيون الحكومي أن حشداً تظاهر في حمص أيضاً تأييداً للأسد. ولكن ذكرت تقارير إخبارية أخرى من اليوم التالي اشتباكات بينهم وبين معارضين للنظام وأن قوات الأمن دخلت الساحة الرئيسية في وسط المدينة. وكان أفراد الأمن قد فتحوا النار على المتظاهرين ضد النظام مما أسفر عن مقتل صبي عمره 13 عاماً "ناصر" وثلاثة أشخاص آخرين. وذكرت اشتباكات مع قوات الأمن أيضاً في منطقة الميادين في المدينة الشرقية من دير الزور. لقد شهدت سوريا اشتباكات من هذا النوع في الماضي بين مؤيدين ومناهضين للأسد، ولكن هذه المرة كان العنف الأسوأ حتى الآن.

وفي كلمته قدم الأسد تعازيه لعائلات "الشهداء" لكنه شدد على أنه "لن يكون هناك تنمية بدون استقرار، أو إصلاح في مواجهة أعمال التخريب والفوضى" وكان الأسد قد أقر بأن سوريا قد وصلت إلى "نقطة تحول"، ووعد بإجراء حوار وطني وإصلاح قانلاً أن هذا يمكن أن يؤدي إلى وضع دستور جديد - وهو مطلب المعارضة الرئيسية.

وقال ناشطون معارضون أن خطاب الأسد قد فشل في تحديد خطوات ملموسة - مثل انسحاب القوات من المدن المحاصرة - وأن الأزمة قد تعمقت. وبعد وقت قصير من خطابه، تم الإبلاغ عن مزيد من الاحتجاجات في مدن مختلفة، واتهم الأسد الاحتجاجات بأنها من قبل مجموعة صغيرة من "المخربين" وأنها تنفذ "التخريب" وتهدد باتخاذ البلاد إلى النزاع، وقال أن سوريا يجب أن "تتعامل" مع مطالب المحتجين من أجل الإصلاح ولكنه يوجد فصيل صغير "يستغل معاناة الشعب".

ومن جهة وضّح الأسد أنه لا ينوي الرحيل استجابة للاحتجاجات، مدعيًا أن "المخربين" من بين المتظاهرين كانوا يقضون مؤامرة أجنبية لزعج الفوضى. ومن ناحية أخرى، وفي محاولة لامتصاص الغضب الجماهيري الذي يتراكم ضد حكمه، دعا إلى "الحوار الوطني" وإلى "تشكيل مستقبل سوريا"، وطلب من الذين فروا إلى تركيا أن يعودوا.

ولكن أكثر من 10.000 لاجئ قد عبروا الحدود السورية التركية ويقول مسؤولون في تركية أن 10.000 آخرون ينتظرون على الجانب السوري. والآلاف الآخرون عبروا الحدود إلى لبنان والأردن. وتذكر عدة تقارير أن الجنود السوريين أطلقوا النار على الناس العاديين في محاولة لمنعهم من الفرار عبر الحدود، وعلى الجنود الذين يفرون من الجيش.

وكان هناك تصاعد في الاحتجاجات الجديدة في الأسبوع الأخير. ويذكر ناشطون أن الاحتجاجات تتزايد خلال الليل وتنتشر في المناطق المحيطة بالمدن الكبرى مثل حمص وحماة ودمشق. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات لم تبدأ بعد في الانتشار في المدن الكبيرة فإنها تنمو وتنتشر في أحجامها عبر عدد من المدن الأخرى مثل اللاذقية ودير الزور ومضايا وضواحي دمشق. وأفادت وكالة رويترز للأنباء أنه في إحدى ضواحي دمشق ندد الناس بالخطاب وهم يهتفون "لا للحوار مع القتلة". ولكننا لم نشهد بعد نضالات جماهيرية في مدينتي سوريا المركزيتين وهما حلب ودمشق، الأمر الذي سمح حتى الآن لنظام الأسد بالتشبث بالسلطة.

وبعد خطاب الأسد "التاريخي"، كما كان متوقع من قبل القادة الموالين لسوريا في لبنان، دعت الامبريالية الأمريكية والامبريالية الأوروبية الأسد إلى تسريع الإصلاحات الموعودة. وقال الرئيس التركي غول في خطاب أن اقتراحات الأسد كانت "غير كافية" وأنه يجب تحويل سوريا إلى "ديمقراطية تعددية"، مما يشير إلى أحزاب المعارضة التي استُضيفت في مؤتمر تركيا. وقبل خطاب حزيران قال المسؤول التركي أن الأسد لديه أقل من أسبوع للبدء بتنفيذ "الإصلاحات السياسية" التي طال انتظارها قبل أن يبدأ "التدخل الأجنبي". وعلى الرغم من أن التهديدات بالتدخل الامبريالي لم تشير إلى "تدخل" مثل الذي يحصل في ليبيا، لقد استخدمت من قبل نظام الأسد والأحزاب الموالية لسوريا في لبنان لكسب التأييد ضد الامبريالية ومن أجل الدعم القومي، ولتصوير نظام الأسد بأنه "مقاوم لإسرائيل والغرب".

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. www.socialistworld.net - Facebook Group: CWI Lebanon

الأسد يشن هجمات عبر قواته العسكرية لسحق الانتفاضة الشعبية ولكنها فشلت في عكس اتجاه الأحداث. المرصد السوري لحقوق الإنسان يقول أنه يجري نشر دبابات وناقلات جنود مدرعة حول مدن شمال غرب البلاد، ويقول ناشطون في مجال حقوق الإنسان أن الآلاف اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب، ومن بينهم نساء وأطفال. وأعيدت جثة صبي عمره 15 عاماً "الصحري" إلى والديه ستة أسابيع بعد أن اختفى في تجمع مناهض للحكومة بالقرب من محافظة درعا. ووفقاً للناشطين أظهرت جثته آثار تعذيب شديد بما في ذلك كسر في ساقه وجروح من الرصاص الحي وعين مفقودة وعدة أسنان مفقودة وكسر في الرقبة.



وكانت هذه هي الحالة الثانية التي كان يتعرض طفل للتعذيب والقتل على أيدي قوات الأمن السورية. وكانت الضحية الأولى فتى عمره 13 عاماً "الخطيب" وكان قد أمضى نحو شهر في حجز الشرطة وأعيد ميتاً إلى أسرته، وإشارات التعذيب شملت تمزقات وحرق بالسجائر ولامات من استخدام أجهزة الصدمات الكهربائية وطلقات رصاص في الرقبة وعلامات تعذيب القضيبي. وتسعى منظمة العفو الدولية لتأكيد التقارير التي ذكرت أيضاً جثة طفل ثالث مشوه. إنها تقول أنه لديها أسماء 77 طفلاً قتلوا في الأشهر الثلاثة الماضية من التظاهرات في سوريا.

التوازن بين "الإصلاح" والرجعية

منذ مجيئه إلى السلطة في عام 2000، أطلق الأسد سراح بعض السجناء السياسيين وسمح بإنشاء ما يسمى بالصحف "المستقلة". ولفترة محدودة سمح حتى لـ"المثقفين الديمقراطيين" بعقد اجتماعات عمومية ولكنه منعها بعد وقت قصير وتم اعتقالهم ومضايقتهم وأصبح السبيل الوحيد للنظام لقمع المعارضين. وتقول جماعات حقوق الإنسان أن هناك الآلاف من السجناء السياسيين في السجون السورية.

ويحاول الأسد التوازن بين "الإصلاح" المحدود والحملة العسكرية القاسية منذ سنوات. ففي بداية الانتفاضة وعد بالإصلاحات ولكنها لم تتحقق لأن تصريحات النظام قالت أنه سيكون من "السابق لأوانه" الحديث عن التعديلات الدستورية التي من شأنها وضع حد لحزب البعث الحاكم وقائد الدولة والمجتمع، قبل انتخابات 2014 الرئاسية.

ولكن خوف الأسد من حركة متنامية أدى لإصدار عفو عام عن السجناء بمن فيهم أولئك المتهمين بارتكاب "جرائم" سياسية. وهذا يدل على الضغط التي تشكله الانتفاضة وأن نظامه قد فشل في قمعها على الرغم من استخدام القوة العسكرية الوحشية. وقد سارع المعارضون إلى رفض العرض الذي تقدم به ووصفت بمؤامرة أخرى من قبل النظام لكسب الوقت. وقال التلفزيون السوري أن العفو يشمل "جميع أعضاء الحركات السياسية" بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين المحظورة والتي قادت انتفاضة مسلحة ضد الأسد الأب في عام 1982. وما زالت العضوية في الحزب يعاقب عليها بالإعدام.

إن الإفراج عن السجناء السياسيين هو مطلب رئيسي للمعارضة، وجاء العرض عند اجتماع أعضاء "المعارضة" السورية في تركيا لحضور المؤتمر. وكان تحرك الأسد هو الأحدث في سلسلة من الإصلاحات - بما في ذلك رفع حالة الطوارئ التي دامت 40 عاماً ومنح المواطنة للأكراد دون الجنسية السورية في شرق سوريا - ما يهدف إلى معالجة مظالم المحتجين. لكن هذا الإجراء كان قليلاً جداً وفي وقت متأخر، وذلك بعد قتل المئات من المتظاهرين والمحتجين الذين صعدوا مطالبهم من "الإصلاح" إلى "تغيير النظام".

أوهام مؤقتة في الحوار الوطني

ولكن في ظل التدخل الامبريالي والعنف الفوضوي وأكاذيب وسائل الإعلام، من الممكن أن تؤدي "خريطة الطريق" لدى الأسد من أجل الإصلاح والاستعداد لتبني دستور جديد، إلى أوهام مؤقتة لدى أولئك الذين لم تفعلهم بعد حركة الاحتجاج. إن العديد من العمال والشباب في حلب ودمشق، في حين أنهم يخشون وحشية النظام في إجباره الناس على الخضوع، فهم لا يرون الاحتجاجات جذابة أو قادرة على استبدال النظام ببديل. ما يحجم الاحتجاجات الجماهيرية هو عدم وضوح اتجاه الحركة في حين أن النظام يتهمها بأنها مؤامرة تدعمها الولايات المتحدة وبأنها تشكل تهديداً للأمن الطائفي في سوريا. إن الأسئلة الملائمة اليوم حول ما هو البديل للأسد لا يزال يتعين الرد عليه من قبل الحركة التي ما لم تناشد الجماهير على أساس طبقي، قد تهدد باستقطاب البلاد نحو الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية والوطنية.

ومع الاستمرار الحازم لاحتجاجات الأقلية على الرغم من القمع الضخم، قد تتفاقم الأزمة في حين أن الفئة الأكبر من المجتمع لا تزال على ما يبدو غير ناشطة. لقد سبق وشرحت اللجنة لأمية العمال (CWI) أن هذا متدقق من غياب الحركة العمالية المستقلة في بلد معقد بتركيبته الوطنية والطائفية. وعلى الرغم من تعقيد هذه التطورات، هذا لا يعني أن نظام الأسد سيتمكن من الاستمرار في الحكم إلى أجل غير مسمى. ولكن في حين أن الاحتجاجات حتى الآن لم تؤدي إلى النقطة الحاسمة بالنسبة للنظام، فإن الأزمة الاقتصادية التي كانت الأساس لهذه الحركة وللثورات العربية على حد سواء ستستمر وتتعمق. إن الأزمة الاقتصادية هي التي حركت المدن حيث الاحتجاجات بدأت وحيث الفقر والبطالة أصبحتا بنسبة عالية وكانتا شرارة هذه الحركة.

وخوفاً من التطورات حيث قد تتعمق الانقسامات الطبقية في المجتمع ومن أن تشارك الجماهير العمالية والفقراء في هذه الحركة، هدف الأسد إلى فتح حوار مع قسم من قادة "المعارضة"، في محاولة لامتصاص قمعها على حساب المتظاهرين. وبالرغم من أن الأسد قال أن "العملية ينبغي أن تشمل جميع الفئات"، وأن هذا "الحوار" "سيشارك الأحزاب الرئيسية"، سوف تؤدي إلى اتفاق بين النخبة الحاكمة وكبار القادة الليبراليين الجدد الذين ليس لديهم مصلحة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للغالبية في سوريا - الطبقة العاملة والفقراء.

وفي ظل الوعود بإجراء انتخابات برلمانية في شهر آب، فإن هذه "الحزمة من الإصلاحات" تعني فقط أنها ستعطي امتيازات لشركات منعت سابقاً من دخول اقتصاد سوريا الذي تهيمن عليه عشيرة الأسد. وإذا استمرت الاحتجاجات بعد هكذا اتفاقية، فقد تُشن حملة من قبل قوات الأمن ولكن هذه المرة باسم حماية عملية الإصلاح. وتامماً مثل الجماهير العمالية والفقراء في مصر الذين تعلموا من خلال تجربتهم الخاصة أن القيادة العسكرية ستمنع الإضرابات باسم حماية الاقتصاد بعد الثورة، فالجماهير في سوريا وغيرها ستواجه قريباً نفس الاستنتاجات كأخواتهم وأخواها في مصر وتبدأ ببناء أحزابها التطبيقية الخاصة بها والنقابات العمالية المستقلة التي ستتمكنها من النضال من أجل الديمقراطية العمالية والإصلاحات لمصلحة العمال.



"المعارضة السورية"

وجاء خطاب الأسد في يونيو بعد يوم واحد من إعلان "المعارضة" في المنفى تأسيسها لـ "مجلس انتقالي" من أجل "قيادة النضال ضد النظام". وكان هذا المجلس قد دعا إلى "التعاون في جميع المدن والمحافظات السورية لتحقيق الهدف الشرعي للإطاحة بنظام الحكم وإحضاره إلى العدالة". وخلال المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام في أنطاليا، تركيا، ظهرت الانقسامات حيث البعض دعا لـ "وضع خارطة طريق لانتقال سلمي وديمقراطي في سوريا" في حين أن رئيس وفد الإخوان المسلمين "الدروبي" قال أن "الإخوان ينضمون مع الشعب السوري إلى الدعوة لإسقاط النظام".

وكان قد حضر المؤتمر فئات من نخبة رجال الأعمال في سوريا التي كانت تقليدياً موالية للنظام، وأيدت المعارضة، وما يبين انقطاعها عن حكومة الأسد وإقامتها صلات مع الجماعات الأخرى المعارضة التقليدية.

وقد تم تنظيم المؤتمر في تركيا من قبل منظمة مقرها في مصر وهي المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان الممولة من القطاع الخاص ومن قبل الشركات السورية بما في ذلك شركة التوزيع "الأخوة سنكار" للسيارات الفاخرة في دمشق، ومن "قراي"، رئيس المنظمة الوطنية في الإمارات العربية المتحدة وقناة تلفزيون المشرق التي كان لها مكتب دمشق وأغلق أبوابه بعد أن تم شرائه بالقوة من قبل ابن خالة الأسد "مخولف".

وقاطعت الجماعات الكردية المؤتمر كما فعل عدد من الشخصيات المعارضة في الخارج وادعوا أن المؤتمر كان واجهة لـ "التطرف الإسلامي"، في حين أن "زيادة" من المبادرة الوطنية للتغيير نفى ذلك قائلاً أن المؤتمر يمثل كل من الجماعات الإسلامية "العلمانية والمعتدلة". وقد ورد أنه قال إن "الجميع يعرف أن الانتفاضة السورية بلا قيادة ونحن بحاجة إلى إقامة نوع من التوازن للمضي قدماً. إن النتيجة المرجوة هي لإنشاء معارضة موحدة على أساس مبادئ التنسيق في خارج وداخل سوريا". ونقل أيضاً قوله "يمكننا تقسيم الكعكة في وقت لاحق، في الوقت الراهن يجب التركيز على القضية الإنسانية في الضغط على النظام".

والبعض الآخر كان مستعداً للذهاب إلى أبعد مدى، مثل نائب الرئيس السابق في المنفى "خدام" الذي ظهر على شاشة التلفزيون الإسرائيلي للتحدث عن خطة عمل عسكرية ضد سوريا. وذكر خدام بثقة أنه سيتم إسقاط النظام السوري في غضون الشهرين المقبلين وأنه من شأن منظمة حلف شمال الأطلسي أن تشارك في نوع من التدخل العسكري في سوريا.

خدام كان في ائتلاف المعارضة السابقة "جبهة الخلاص الوطني" مع الإخوان المسلمين، مما أدى إلى تنديد خدام من قبل الجماعات الأخرى مثل الشيوعيين السابقين والقوميين الذين شكلوا تحالف "إعلان دمشق" وقالوا أن تاريخ خدام فاسد وأن الإخوان انتهازيون. ومع ذلك وافق الجميع على الانضمام لـ "المعارضة" في "جهودها ضد نظام الأسد"، ما يعكس الحقيقة أن أيًا من هذه الأحزاب في الواقع ليس لها قاعدة اجتماعية أو حتى القدرة على النداء للجماهير العمال والشباب المحتجين في شوارع سوريا.

وعلى الرغم من أن "المعارضة" داخل سوريا قد ظهرت قادمة إلى الصدارة في الأسابيع الأخيرة، فقد كانت أساساً من بقايا ما يسمى بأحزاب "اليسار" والتي كانت إما مكونة من المثقفين البعيدين عن العمال السوريين العاديين أو من حلفاء النظام. هذه الأخيرة مثلثة بسابقها مع النظام في الوقت الذي تدعي أنها "اشتراكية" ولا تنادي الشباب والعمال الذين يحتجون في الشوارع اليوم.

دور الإخوان المسلمين المبالغ به

مثل العديد من "المعارضين" الآخرين للنظام، لعب الإخوان المسلمون والسلفيون دوراً محدوداً في الاحتجاجات الأخيرة. وكان العديد من الاحتجاجات يبدأ في المساجد في البداية لأن هذه كانت "التجمعات" الوحيدة التي لم تفرقها الحكومة، وكانت النصوص الدينية الوحيدة التي قادرة على التعبير عن "الأراء" التي لا يمكن قمعها من قبل الحكومة.

وبدلاً من الشعارات الإسلامية، كانت تدعو الهتافات التي أثرت في المساجد إلى وحدة الشعب السوري والحرية. وفي عدد من الاحتجاجات ما بعد 27 أيار، كان مكتوب على عدد من اللافتات: "نحن لسنا سلفيين" و"نحن لسنا الجماعات المسلحة" و"نحن شباب سوريا الحرة" و"أين وسائل الإعلام؟".

إن النضال من أجل تحسين مستويات المعيشة وحرية التنظيم والنضال من أجل تحسين الظروف هو النضال الذي يناشد الجماهير السورية من العمال والشباب. هذه هي الدينامية الحقيقية وراء تزايد عدد المتظاهرين وتجاوز خوفهم من الحكومة والخروج إلى الشوارع وهذا ما هو وراء الموقف الدفاعي لدى النظام. ولكن في حين أن الإخوان المسلمين يجذبون فئة معينة من المجتمع السوري، فإنهم غير قادرين على المناداة للجماهير على أسس طبقية،

اللجنة لأمية العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. www.socialistworld.net - Facebook Group: CWI Lebanon

وتأثيرهم في الاحتجاجات على الأرض محدود جداً، بل مبالغ به في وسائل الإعلام البرجوازية. ولكن هذا أدى إلى تقاوم في مخاوف المسيحيين الذين يكونون 10% من الشعب السوري، وذلك لأن الحركة الإسلامية قد تؤدي إلى طردهم كما يحدث في العراق.

وكانت هذه خطوة واعية من قبل نظام الأسد الذي لعب على الانقسامات ودافع عن ما يسمى بـ"التقاليد العلمانية" في المجتمع السوري، ولكنه أساساً كان يحاول مواجهة الثقة الذاتية لدى الطبقة العاملة السورية لمنعها من التحرك. إن قادة الإخوان المسلمين يدركون ذلك جيداً ويهدفون إلى لعب دور في المعارضة المدعومة من الغرب على الصعيد الانتخابي وفي ما يجري من إصلاحات دستورية موعودة - على غرار جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

الرأسمالية السورية

في السنوات الأخيرة اتجه حزب البعث نحو اقتصاد السوق الحر وحاول الجمع بين المنافسة والمبادرات الخاصة في القطاع العام الفاسد والذي يفقد التمويل، وتراجعت الدولة ونشأت الاحتكاكات الجديدة. وتدهورت نوعية السلع والخدمات وفقدت فرص عمل وانخفضت المستويات المعيشية منذ ذلك الحين. ومع المحاكم المحلية الفاسدة والتي تعمل تحت سيطرة قادة حزب البعث، تطورت بيروقراطية مروعة وبدأت بما يسمى بـ"الإصلاحات الاقتصادية" التي كانت تعني احتكار القوة الاقتصادية لصالح الأغنياء والأقوياء الذين في جميع الحالات تقريباً هم أقرباء لعائلة الأسد.



إن الليبرالية الاقتصادية الجديدة في سوريا، تماماً كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا، هي بيروقراطية الدولة نفسها التي نشأت نتيجة الانقلاب العسكري، وأصبحت الطبقة الرأسمالية الفاسدة التي تواجه احتجاجات متزايدة اليوم. في مدن مثل درعا واللاذقية بدأت الاحتجاجات ضد مالك العقارات الكبيرة المكروه وابن خالة الأسد "مخلوف"، وهو أحد أكبر رجال الأعمال ويتحكم بشبكة الهاتف الخليوي في البلاد ويمثل أكثر من أي شخص آخر تداخل السلطة والثروة في سوريا.

هذه الحركة الناشئة لها جذور في الظروف الاقتصادية المتدهورة التي يواجهها العمال والفقراء في جميع أنحاء سوريا بدءاً من مسألة ملكية الأراضي على طول الحدود. فمعظم أصحاب الأراضي على طول الحدود لا يسمح لهم ببيع أو حتى استثمار أراضيهم، مما يجعل من الصعب على الفلاحين الفقراء والمزارعين الصغار كسب العيش، إلا إذا تداولوا في السوق السوداء وهربوا السلع عبر الحدود. ويضطر معظم الشباب إلى التنقل بين قرانهم والمدن الكبرى بحثاً عن العمل الذي لا يتوفر إلا لعدد قليل وبأجور متدنية.

وقد أدى هذا أيضاً إلى أزمة في السكن حيث العائلات لا تستطيع شراء المنازل التي بنتها شركات العقارات في حين عدم السماح لهم ببناء طوابق إضافية لمنازلهم. في درعا رُفعت لافتة خلال الاحتجاجات الأولى عبرت عن هذه المشكلة في قولها: "لا نريد رفع قانون الطوارئ بل رفع الحد الأقصى للطوابق". وعلى طول الطريق من دمشق إلى درعا يمكن التعرف على الانتماء الطبقي للمناطق والمدن على أساس حالة المنازل. مئات الآلاف من الأسر تعيش في مساكن الفقراء وفي بطالة وفقير مدقع. ومن الشائع وجود ناس يعملون في مطاعم وهم لديهم شهادة من جامعة في سوريا. لقد ارتفعت البطالة بين الشباب ومثل جميع البلدان العربية الأخرى لقد فشلت رأسمالية الليبرالية الجديدة اتجاه العديد من أجيال الشباب والأطفال الذين يشكلون حوالي 60% من مجموع السكان.

ويعني اقتصاد السوق الحر في سوريا أيضاً من حيث الواقع أن الشركات الكبيرة الصينية والتركية ومصانع المفروشات والصناعات الزراعية أخرجت النجارين والمزارعين الصغار من السوق وأوقفتهم عن العمل. وأقفلت المحلات التجارية والشركات الصغيرة وأدى إغلاقها إلى أن العديد من العمال والشباب بالدرجة الأولى اضطروا إلى الرحيل إلى المدن بحثاً عن لقمة العيش. وبالإضافة إلى ذلك، يجري فرض ضرائب عالية على الشركات الصغيرة المتبقية مما يجعل من الصعب حتى لمعظم الشركات العائلية أن تستمر. ومع انهيار نوعية الخدمات العامة والتفتش في الخدمات الاجتماعية، توسعت الفجوات بين الأغنياء والفقراء وبين المدن الغنية والكبيرة والبلدات الفقيرة. وإضافة إلى ذلك فقد أصبح الفساد منتشرراً على جميع المستويات مما يجعل من المستحيل للعمال والفقراء إجراء المهمات اليومية.

أن الطبقة الحاكمة اليوم هي منفصلة تماماً عن القضايا اليومية التي يواجهها الغالبية العظمى من السوريين، العمال والفقراء. أصحاب الشركات الكبيرة الذين ينتظمون الآن في "المعارضة" سوف يخدمون مصالحهم الطبقيّة الخاصة فقط، وسوف يخيبون أمل المتظاهرين الذين يخطرون ويضحون بحياتهم في النضال من أجل مستقبل أفضل لأولادهم.

انقسامات في قوات الدولة السورية

لقد فشلت الرأسمالية السورية بالتأكيد اتجاه ثلث السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، والجيل الجديد من الشباب في سوريا. في ظل البطالة المسجلة بنسبة 25%، يضطر العديد من الشباب الدخول في صفوف الجيش مع مرتبات منخفضة جداً. فالرشوة والفساد في صفوف الجيش هما أمران شائعان وهما نتيجة للفساد المستشري في القطاع العام ككل. ومنذ احتجاجات 27 مايو، تضمنت الشعارات دعوات إلى الجيش للانضمام إلى الاحتجاجات.

هذا يدل على الحاجة لدعوة العمال في اللباس العسكري على أساس طبقي إلى التنظيم والانضمام للحركة من أجل إسقاط الحكومة، وجنباً إلى جنب مع إخوانهم وأخواتهم من الطبقة العاملة والفقراء. إذا اعتمد هذا النداء من قبل الفئات الواسعة من العمال في المجتمع، جنباً إلى جنب مع تحركات جماهيرية وإضرابات في الشركات الكبرى، قد يسقط نظام الأسد وعشيرته من أصحاب الشركات التجارية الكبرى. ومثل هذا التطور يتطلب، كما هو الحال في الثورة المصرية، تشكيل حكومة من العمال وممثلي الفقراء لتحقيق حقوق ديمقراطية حقيقية واستخدام موارد البلاد لمصلحة الجماهير من السكان.

الحق في تقرير المصير

هناك مسألة أخرى حيوية في سوريا وهي موقف الأكراد والدعوة إلى تأسيس كردستان. في حين يدعو الاشتراكيون إلى كامل الحقوق والمساواة الحقيقية لجميع الجنسيات والأديان، وإلى وضع حد لجميع أشكال التمييز القومي أو الديني والاضطهاد، نحن أيضاً ندعو إلى الحق في تقرير المصير للأكراد.

وفي محاولة لتحييد الجماهير الكردية في سوريا عن الحركة، أدلى الأسد تنازلاً ومنح المواطنة في 7 أبريل إلى أكثر من مئة ألف كردي. ولكن المتظاهرين الأكراد استمروا في انضمامهم إلى الاحتجاجات ضد النظام وأثير عدد من الشعارات رداً على ذلك وكان الأكثر منها شيوعاً "القضية الكردية ليست الجنسية بل من أجل الحرية".

تواجه المجتمعات الكردية في سوريا الاضطهاد والتمييز اليومي من جانب الدولة السورية وذلك منذ بداية حكم حزب البعث القومي العربي. ويحظر على الجماهير الكردية من ممارسة ثقافتهم الخاصة والتحدث في لغتهم الأم. ويشكل الأكراد 10٪ من سكان سوريا (أكثر من مليونين)، وهم متمركزون على طول الحدود العراقية السورية والتركية السورية، وأكثر من 300 ألف منهم محرومون من الجنسية السورية ولا يحق لهم بالعمل في القطاع العام أو دخول بعض مناهج التعليم العالي أو الملكية الخاصة أو الزواج من مواطنين سوريين أو السفر.

وفي السبعينات، شملت السياسات، التي تهدف إلى عزل الأكراد في جيب بعيداً عن الحدود السورية، انتقال قبائل عربية إلى مناطق الحدود الكردية التجارية وإجبار العائلات الكردية الرحيل من أراضيهم ومصادرة أراضهم. وأصبحت القبائل معروفة بين المجتمعات الكردية باسم "المستوطنين العرب". وكانت هذه السياسات تهدف أيضاً إلى عزل الأكراد في سوريا من الأكراد الموجودين في تركيا والعراق وتقويض الوحدة الوطنية المحتملة بينهم عبر الحدود في حركة مطالبة بحق تقرير المصير وإقامة دولة كردية مستقلة.

ومثل معظم الأكراد في تركيا وإيران والعراق، أكراد سوريا يرون حل المسألة الوطنية عبر دولة كردستان المستقلة. وتستغل هذه التطلعات الوطنية من قبل الامبريالية الأمريكية في العراق بالوعود الكاذبة بمنطقة كردية مستقلة وهي في الواقع تؤدي إلى خلق طبقة بيروقراطية كردية حاكمة مهتمة بعقد صفقات مع شركات النفط وتقاسم السلطة في العراق. والقوميون العرب يستخدمون هذا المثال لوصف هذه التطلعات بالانفصالية، وهم لا يرون أن إنكار حق تقرير المصير للجماهير الكردية تعرقل فعلياً النضال ضد الظلم والامبريالية.

إن الموافقة على حق الشعوب الكردية في تقرير المصير لا تعني استبعاد النضال المشترك. الجماهير الكردية من العمال والفقراء لديها مصالح مشتركة مع الجماهير السورية وهناك احتمال لقيام حركة موحدة على أساس طبقي. هذا يتحدى الطبقات الحاكمة في المنطقة سواء كانت سورية وتركية أو البرجوازية القومية الكردية الوليدة والتي أدارت ظهرها على الجماهير الكردية في حملة من أجل المال والسلطة. إن الظروف التي يواجهها العمال والشباب الأكراد هي نفس الظروف التي يواجهها جميع العمال والشباب في المنطقة وهي نتيجة لاستغلال الرأسمالية المحلية والعالمية للموارد البشرية والطبيعية وذلك بدافع الأرباح للشركات الكبيرة.

الرأسمالية التركية

لدى الإدارة التركية مقاربة مزدوجة بالنسبة لسوريا. قبل الانتخابات كانت الحكومة تدين نظام الأسد لقمعه ووحشيته، ولكن بعد انتخاب الحزب الحاكم مرة أخرى، قال مسؤول في الحكومة: "نأمل في أن يتم تحسين الوضع في سوريا، بالمعنى الإصلاحي كما بالوضع الأمني".

وكان لدى تركيا وسوريا "علاقات جيدة" لسنوات عديدة مع المصلحة المشتركة في قمع الأكراد والسيطرة على أراضيهم للشركات المتعددة المليارات من التجارة والصناعات على طول الحدود. وتم إلغاء متطلبات تأشيرة السفر نتيجة لانفتاح الاقتصاد السوري على السوق الحر، ويجري ترويج للعلاقات التجارية بين الدولتين الرأسماليتين.

إن أحد أسباب السماح للاجئين السوريين من الدخول إلى تركيا اليوم هو كي تلعب الحكومة التركية دور المزود الإنساني في الوقت الذي "يبحث" نظام الأسد لوقف حملته وتنفيذ "الإصلاحات الديمقراطية". ولكن وجود 10000 لاجئ في تركيا، وهم من الذين فروا في الأسابيع الأخيرة، قد وثر العلاقات الاقتصادية وسياسة الإدارة التركية الممثلة بـ"لا مشاكل مع الجيران" من ناحية، ومن ناحية أخرى سياسة مصادقة حكام الشرق الأوسط الديكتاتوريين في حين تقدم الحكومة التركية نفسها كبطل للديمقراطية.

نظام "أردوغان" يريد من جهة تصوير نفسه للجماهير التركية أنه قائد لنظام موالي للثورات في المنطقة، ومن جهة أخرى النظام السني الذي يحمي القضية الفلسطينية، وبالتالي للموازنة المضادة مع النظامين الإيراني والسوري.

الرأسمالية التركية تريد حلاً سريعاً في سوريا أيضاً من أجل الاستمرار في لعب دور قيادي في المنطقة ودور وسيط للاتحاد الأوروبي مع إيران وسوريا. لكن الأهم من ذلك هو الأرباح التجارية التركية الكبيرة والمهددة من قبل الأزمة الحالية والتي تشهد خسائر على طول الحدود مع سوريا. ولقد شهدت التجارة التركية مع سوريا ولبنان والأردن انخفاضاً بنسبة 80% في الشهرين الماضيين.

لا للتدخل الإمبريالي

تتدخل الامبريالية الغربية في سوريا والشرق الأوسط منذ عقود، وهي مستعدة لدعم المتظاهرين فقط إذا اجتمعت مع مصالح شركاتها الكبرى. لقد تم التخلي عن حليفي الغرب السابقين، بن علي ومبارك، من قبل الامبريالية الأمريكية والفرنسية، وحصل ذلك فقط عندما أصبحت مصالحهما الاستراتيجية وأرباح الشركات الكبرى مهددة من قبل الطبقة العاملة المتحركة. إن الطبقات الحاكمة في المنطقة والعالم على استعداد للتحالف مع، أو معارضة، نظام الأسد وذلك تبعاً لمصالحهم الطبقة الاقتصادية.

ولكن نتيجة للسياسة الخارجية السورية التي هي تقليدياً ضد مصالح الولايات المتحدة الامبريالية والتي تقاوم اتفاق السلام مع إسرائيل، يتمتع النظام السوري بتأييد أوسع مما فعل مبارك أو بن علي في بداية عام 2011. وهو على علم بذلك، اعتمد الأسد على قوى الأمن لقمع الاحتجاجات التي مل زالت صغيرة نسبياً، في حين وعد بالاستجابة إلى مطالب المتظاهرين "من خلال الاعتراف برغبة الشعب في الحرية والمساواة". ولكن في كانون الثاني كان الأسد قد أعلن بثقة أن سوريا هي "محصنة" ضد الموجة الثورية، ومنذ ذلك الحين أثبت خطأه من قبل الاحتجاجات الحازمة المنتشرة في أنحاء سوريا.

وفي حين أن الاحتجاجات لم تنتشر في أنحاء المدن الرئيسية والعاصمة دمشق، ولم تدخل بعد الجماهير العاملة إلى ساحة النضال الثوري، يشهد دعم الأسد انخفاضاً، وإشارة على ذلك العدد القليل نسبياً (عشرات الآلاف على الأكثر) للمتظاهرين المؤيدين للأسد، وذلك على الرغم من ادعاء وسائل الإعلام الموالية للنظام أنها كانت حاشدة بعدة ملايين. وذلك بالرغم من أنها كانت قد عبثت من قبل النظام في دمشق بالدرجة الأولى وفي قلب العاصمة السورية. فهو من الواضح أنه في حين أن الأغلبية ليست على استعداد لدعم الأسد، هي لا تتفق بأن البديل موجوداً حالياً في الاحتجاجات، وخاصة إذا كانت هذه مدعومة من الشركات الكبرى ومن الغرب.

إن الأسد يعلم جيداً عن الحالة المزاجية للجماهير وحاول في خطابه الأخير تحقيق التوازن بين الإصلاح للمستقبل والاستناد على تاريخ نظامه الطويل في استخدام الخطاب "المناهض للإمبريالية". فهو قال أن "الحل هو في حل المشكلة بأيدينا"، في إشارة إلى الهواتف المتقدمة التي وجدت في "أيدي المخربين"، واصفاً إياها بأنها "مؤامرة بالتاكيد". وفي محاولة للفوز على المتظاهرين ضد "المؤامرة" من قبل الامبريالية الأمريكية، دعا الناس للتميز بين المتظاهرين الذين لديهم مطالب مشروعة و"المخربين" لدى "طرق التفكير الأصولي" والذين يستخدمون "الدمار" لـ "نشر الفوضى تحت اسم الحرية".

في حين أنه صحيح أن زعماء المعارضة لا يمكن الوثوق بهم وهم يحظون بدعم الامبريالية ويعملون لمصالح الشركات التجارية الكبرى، مما يعني بالتالي أنه لديهم أجندة معادية للعمال، وعلى الرغم من أن بعض المتظاهرين حصلوا على الأسلحة ويهدفون إلى تحويل الاحتجاجات إلى عمل مسلح وفردى ضد قوات الأمن، إن نظام الأسد هو فقط يستخدم هذه الحجة لخلق وتعميق الانقسامات في الحركة وبين الجماهير، ويستخدم البلطجيين المسلحين لخلق الفوضى وإثارة المزيد من الخوف.

ولكن بينما تحاول الإمبريالية الغربية أن تصمم، في تركيا، معارضة متعاطفة مع مصالحها، يجري الضغط على الأسد للتسريع بالإصلاح في حين أن الاتحاد الأوروبي يسعى لدفعه من خلال فرض عقوبات ضد الحكومة السورية. لقد حث وزير الخارجية البريطاني لاهاي تركيا إلى استخدام نفوذها على دمشق وتقول للحكومة أنها "تخسر شرعيتها وأن الأسد عليه أن يجري الإصلاح أو يبتحي".

وفي حين أن الولايات المتحدة وحلفاءها يريدون زيادة الضغط على سوريا، فهو بعيد الاحتمال أن يتم اتخاذ إجراء عسكري ضد الأسد. ما هو محتمل هو جولة جديدة من العقوبات تستهدف شركات عائلته. وتتم بتزايد مقارنة حملة القصف ضد ليبيا مع غزو العراق ويُنظر لها على نطاق واسع من قبل الجماهير العربية على أنها تستهدف إزالة القذافي للسيطرة على الاحتياطات النفطية الضخمة في ليبيا. "أميركا لا تقصف قوات القذافي من غير مردود" هي مقولة شائعة في الشارع العربي و"هذه ليست ثورة تنتشر بل هذه ميليشيات" هو مقولة أخرى نسمعها في الشارع العربي الذي يراقب ليبيا ويخاف من تطورات مماثلة في سوريا. ما هو بئس في ليبيا هو تحالف المنشقين عن النظام والعناصر الموالية للإمبريالية وتمكنهم من الاستيلاء على قيادة الانتفاضة ضد زمرة القذافي ومن خلق الثورة الحقيقية التي بدأت تتطور هناك.

أي هجوم عسكري على سوريا من قبل الامبريالية سوف ينظر إليه على أنه فعل لمصلحة الرأسمالية الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، وسوف يطلق عنان الغضب الجماهيري بين الجماهير العربية ويحول الأسد إلى بطل، وبالتالي لن تكون فعالة للولايات المتحدة ومصالح الغرب التجارية الكبيرة.

المتحدث باسم وزارة الخارجية "تونر" أراد أن ينظر إليه على أنه يفعل شيئاً حيال نظام الأسد فذكر أن قرار العقوبات "سيساعد الإدانة الدولية المتزايدة" وأنه "سيساعد في بناء أوسع تحالف" ضد النظام السوري حتى "يغير الأسد توجهاته". ما يعنيه هنا بالطبع هو السماح لشركات "المعارضة" أن تدخل السوق السوري وبالتالي فتح الاقتصاد أمام الشركات الكبرى والمناصرة للسياسات الامبريالية.

ولكن الأهم من ذلك أنها ليست في مصلحة الإمبريالية الأميركية والغربية، ولا في مصلحة الطبقة الحاكمة العربية، أن يتم إطاحة نظام الأسد من خلال حركة عمالية جماهيرية مع برنامج اشتراكي، ما قد يلهم الجماهير في المنطقة ويشكل نداء للعمال عبر الحدود العرقية والقومية والدينية بما في ذلك العمال اليهود داخل إسرائيل لإسقاط الرأسمالية المحلية والإقليمية التي لم تعرض سوى الحروب والاحتلال والفقر الجماهيري. إذا كان لهذه الحركة تتطور بشكل مستقل، فإنها قد توفر طريق بديل للنضال من أجل نشر الثورة بقيادة واعية من جانب الطبقة العاملة في باقي أنحاء الشرق الأوسط والمنطقة وحتى العالم. وهي أيضاً توفر الطريق الوحيد لهزيمة الإمبريالية في المنطقة في حين أنها ستكون جذابة للعمال في الغرب لتنفيذ نضالهم الطبقي.

ولكن إذا لم يكن هناك بديل عمالي جماهيري، ويطاح الأسد عبر "فوضى" يمكن استغلالها من قبل القوى الإمبريالية، قد يزعزع ذلك الاستقرار في المنطقة بأكملها وتعم الصراعات الطائفية في سوريا المهتدة بتفكك، وكل ما قد يعني ذلك بالنسبة للبنان.

إن القوى العظمى والطبقة الحاكمة في المنطقة تدرجان جيداً أن سنوات من العقوبات الغربية فشلت في إضعاف نظام الأسد وأن الضغط الحقيقي والوحيد الذي يشعر به نظامه القمعي وعشيرته الرأسمالية الفاسدة هو تحريك الجماهير ضد حكمه والمطالبة بديمقراطية عمالية، والأهم من ذلك بتحسين الوضع الاجتماعي والظروف الاقتصادية. هذا هو سبب شعور الإمبريالية الغربية وحلفائها الإقليميين وأصدقائهم "المعارضين" الجدد بالقلق. هم يخشون أن يستفز الأسد الحركة عبر اتخاذ نظامه التدابير غير الفعالة وأن يؤدي ذلك إلى احتجاجات تنمو أكثر تصميماً وتحصل على دعم أوسع نطاقاً.

التنظيم الفعال الوحيد للجماهير السورية هو بناء منظمة مستقلة من حركة الطبقة العاملة التي يمكنها كسر قبضة الرأسمالية والتي لا تتحالف مع جماعات المعارضة المدعومة من الغرب. من المستبعد أن تنفذ الإمبريالية الغربية والقوى الإقليمية هجوماً عسكرياً ضد نظام الأسد لأنهم يخشون من الانهيار الذي قد يزعزع استقرار المنطقة بأكملها إذا لم يتمكنوا من تأمين المعارضة بتأييد واسع النطاق ومفتوح لمصالحها. لذا يتحركون بحرص ولا يلغون تماماً احتمال مواصلة العمل مع الأسد لأنهم يخافون من أن معارضة شعبية حقيقية قد تنتج عن تدخل أجنبي وعن المسألة الوطنية في سوريا وتكون ردة الفعل ضد هذا التدخل وفي زيادة دعم، أو التسامح مع، الأسد.

الرأسمالية الروسية

لقد عارضت روسيا مشروع قرار الأمم المتحدة لفرض عقوبات على نظام الأسد وذلك للحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سوريا. سوريا هي الحليف الوحيد لروسيا في الشرق الأوسط وتعدّ أكبر مستهلك للأسلحة الروسية في المنطقة. لدى الرأسمالية الروسية مخاوف من أن تشهد سوريا تغييراً في النظام، الذي إذا حصل عبر الشركات المدعومة من الغرب سيؤدي إلى تحول في صناعة الأسلحة إلى الغرب، وإذا أسقط النظام من قبل حركة جماهيرية قد يعني ذلك استثماراً في مجال الخدمات الاجتماعية وتخفيض في ميزانية التسلح وفي أرباح صناعة الأسلحة الروسية.

وقد أعربت الإدارة الروسية عن أسفها لأن النظام السوري كان متأخراً في الدعوة إلى الحوار وعارضت تدخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في سوريا مشيرة إلى ليبيا باعتبارها المحطة الأولى التي تواجه مثل هذه التدخلات، وسوريا المحطة الثانية وإيران الثالثة. واتهمت روسيا التأخير في عملية الإصلاح على فصائل في المعارضة الذين يريدون الدعم الأجنبي - وكان الرأسمالية الروسية، والساليينية قبل ذلك، لم تدعم النظام السوري على طول فترة حكم عشيرة الأسد القمعي والفاقد.

الطبقات الحاكمة العربية

وتتردد الطبقات الرأسمالية العربية وشبه الإقطاعية في موقفها، ما يعكس المخاوف من أن يُطاح بالنظام السوري عبر ثورة لا يمكن التحكم بنتائجها، وليست من مصلحة الطبقات الحاكمة العربية ولا ذات حلفائها الغربيين. إن المملكة العربية السعودية والأردن هما الأكثر خوفاً من مشاهدة حكومة أخرى استبدادية تنتهي بعد الثورات في تونس ومصر، لأن هذا يعني أنه من الممكن أن تكونا هما المقبلتين، وذلك في ظل محيط من البلدان التي تشهد جماهير تتور ضد أنظمتها المحلية.

جامعة الدول العربية التي كانت صامته إلى حد كبير بالنسبة لسوريا عبرت عن دعمها للأسد. قال نائب الأمين العام الجزائري "بن حلي" أن سوريا هي "العامل الأساسي لتحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة" وأن الجامعة ترفض أي تدخل أجنبي في شؤونها - في إشارة إلى الجهود الغربية التي تضغط في الأمم المتحدة لفرض العقوبات. وكان هذا تنبيه من قبل القادة العرب إلى الغرب أن مثل هذا التدخل قد يكون له رد الفعل داخل بلادهم.

المعارضة "عبر الإنترنت"

وكما هو الحال في العديد من البلدان العربية، شهدت سوريا زيادة في النشاط عبر الإنترنت في الأشهر القليلة الماضية. "ربيع دمشق" هي مجموعة أطلقت في عام 2000 بعد وفاة حافظ الأسد من قبل نقاد ليبراليين وليس من خلال حركة احتجاج شخصية في المجموعة هي "الأتاسي" التي أطلقت مؤخراً منتدى للنقاش على الإنترنت. وقد كانت ناشطة للغاية في حملة على الإنترنت لدعم "تل الملوحي" المدونة الشابة في السجن حالياً. ودفعتها هي وغيرها من الناشطين في حقوق الإنسان انتفاضات مصر وليبيا فحاولوا تنظيم احتجاجات من الشموع التي تعرضت للهجوم من قبل الشرطة.

ولكن الأحداث في محافظة درعا هي التي أشعلت الاحتجاجات الأكبر والأكثر نضالاً وهي التي بدأت دورة التمرد لدى فئة من العمال والشباب السوريين. وكان العمل المباشر في مواجهة الآلة العسكرية القمعية هو الذي أدى إلى تصاعد الاحتجاجات وألهم العمال والشباب مثل ما فعلت الاحتجاجات المصرية والتونسية قبل ذلك. الناشطون في حقوق الإنسان يدعون إلى الإصلاح الديمقراطي منذ سنوات، وبعد مقتل المتظاهرين بدؤوا في التشكيك في النظام

مباشرة، وابتدأت الدعوات للتغيير الشامل عندما شاهد المتظاهرون من عمال وشباب، خلال تمردهم ضد النظام ذات التاريخ الفاسد، أخواتهم وأخوتهم يُعذبون ويُقتلون على أيدي الحكومة. لدى الناس العاديين في سوريا أقل أو هام في الإصلاحات "الديمقراطية" إذا كانت هذه التنازلات تأتي تحت حكم الأسد الحالي. ولكن في حين أن البعض قد يكون لديه الانطباع بأن الأوضاع ستتحسن في ظل حكومة تضم المعارضة، الدعم الغربي المستمر والسياسات المناهضة للعمال ستؤدي إلى وعي مرتفع بسرعة عن حاجة الدخول في العملية الثورية كطبقة عمالية موحدة ومنظمة.

ضرورة التحرك ضد الرأسمالية السورية

لقد حذر الأسد أن سوريا في خطر انهيار اقتصادي ودعا إلى "هزيمة هذه المشكلة من خلال العودة إلى الحياة الطبيعية" و"العمل معاً من أجل استعادة الثقة في الاقتصاد السوري". وهذه محاولة نموذجية من قبل الرأسمالية لنشر المزاج ضد العمال باتخاذ إجراءات إضراب. منذ أن ورث الأسد رئاسة سوريا في عام 2000، وهو محاط بالاستخبارات العسكرية والشخصيات ومعظمهم إما أقاربه أو أفراد أسرته من الأقلية العلوية. الشقيق الأسد "ماهر" هو رئيس الحرس الجمهوري وهو معروف كثاني أقوى رجل على رأس قوة النخبة التي تحمي النظام من التهديدات الداخلية، والقوة الوحيدة المسموح بها لدخول دمشق. وفي أحد احتجاجات محافظة درعا هتف العديد شعارات تندد بـ"ماهر"، بما في ذلك: "يا ماهر يا جبان، أرسل قواتك الخاصة لتحرير الجولان".

"مخلوف" الذي بـ"الصدفة" أعلن مؤخراً أنه سوف يكرس نفسه للعمل الخيري، كان أقوى شخصية اقتصادية في سوريا في العقد الأخير وأحد أكثر المتهمين بالفساد والحسوبة. إن الشركات (الأجنبية أو المحلية) لا يمكنها القيام بأعمال تجارية في سوريا من دون موافقته. "مخلوف" ورث الشركات من والده وسع إمبراطوريته المالية منذ ذلك الحين. إنه يملك شركة الهواتف المحمولة الرئيسية في سوريا ويدير مصرفين ومناطق التجارة الحرة والأسواق الحرة وشركة بناء عقارات وشركة طيران وقناتين تلفزيونيتين ويستورد سيارات فاخرة وتبغ. وهو أيضاً نائب رئيس، ويشارك في ملكية، شركة "شام هولدينك" وهي أكبر شركة خاصة في سوريا. ولديه أيضاً عدة حصص في شركات النفط والغاز.



في بداية الاحتجاجات كان المحتجون في محافظة درعا يهتفون ضد "مخلوف" وإحدى الشعارات قالت "سوف نقولها بوضوح، مخلوف يسرق منا". وأشعل فرع شركة "سوريا تل" في محافظة درعا بالنيران، وأتهم "مخلوف" بتمويل المظاهرات المؤيدة للحكومة في جميع أنحاء سوريا وخارجها من خلال توفير الأعلام ووجبات الطعام والمال.

الرأسمالية السورية غير راغبة وغير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية أساساً، وهو ليس من شأنها تحسين أوضاع الجماهير، مما كان وراء الاحتجاجات في البداية في محافظة درعا والضواحي الأخرى عبر سوريا. وعلاوة على ذلك، إذا تم منح الحقوق الديمقراطية الحقيقية للجماهير في سوريا، لن يكون النظام السوري فقط من يواجه خطر الانهيار، ولكن جميع الشركات وجميع القادة الفاسدين أيضاً أي أنهم سيُطرحون للمساءلة.

مماثلة إلى لبنان، إذا رأت الطبقة الحاكمة تمرد العمال، ستكون مستعدة لاستخدام سلاحها المتبقي وهو الطائفية، لتفرق وتسد. ولكن على الرغم من أن العمال السوريين هم في وضع أفضل من العمال اللبنانيين المقسومين وهم موحدون في مطالبهم لفرص العمل والمنازل والخدمات، فإن الأغنياء لا يريدون إعطاء حصة من الكعكة إلى الفقراء. وأي إجراء أو إصلاح من قبل حكومة الشركات التجارية الكبرى، حتى لو كانت حكومة مشكلة من المعارضة لنظام الأسد، ستكون التغييرات محدودة وقابلة للتراجع عنها إن كانت تتناقض مع أو تهدد مصالح الشركات الكبرى.

وعلاوة على ذلك، إذا تحسنت ظروف العمال الاجتماعية والاقتصادية قد يعني ذلك أن عشيرة الأسد وراء النظام السوري ستضطر لدفع ما هو مطلوب وهكذا إجراءات ستؤدي إلى تخفيضات في أرباحها. تماماً كما أن الرأسمالية اللبنانية في ظل الحكومة الموالية لحزب الله لا تحتتمل إجراء إصلاحات حقيقية ودائمة للعمال، فإن الأسد لا يحتتمل تنفيذ هكذا إصلاحات هو الآخر، بل من المحتمل أن يسمح للبرجوازية "المعارضة" الجديدة بحصة في العاصمة السورية. إن الطبقة الحاكمة في سوريا، كما هو الحال إقليمياً ودولياً، لديها مخاوف من أن تنتقل الطبقة العاملة السورية إلى النضال الثوري، فهي مستعدة أن تأخذ المجتمع إلى حرب أهلية أو إقليمية باعتبارها وسيلة للتقسيم وللحفاظ على الرأسمالية.

النضال من أجل القضاء على الفساد هو النضال من أجل الديمقراطية العمالية

الحرب الوحيدة التي يخشاها نظام الأسد هي الحرب الطبقة التي تشنها الطبقة العاملة والجماهير الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة الفاسدة. حركة العمال المستقلة لا تنتظر الإصلاح الديمقراطي بل تنظم نفسها عبر العمل الجماعي والإضرابات للتخلص من نظام قمعي وفاسد. ومثل هذه الحركة الطبقة تطرح مسألة السلطة من خلال أخذ المصانع ورأس المال السوري في أيدي القطاع العام ولكن هذه المرة تحت الرقابة والإدارة العمالية الديمقراطية.

هذا يعني أن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء يقومون بتشكيل حكومة من ممثلين للعمال والفقراء وهي حكومة من شأنها القطع مع الرأسمالية. هذا يكون بداية بناء المجتمع على أساس اشتراكي حقيقي، وعلى عكس النظام العسكري الذي شكلته في الماضي الانقلابات العسكرية المدعومة من قبل الدول الستالينية والعمالية المشوهة، والتي أصبحت فيما بعد أنظمة رأسمالية الدولة مستندة على القومية الشعبوية.

هذه المرة قد يكون العمل التضامني الطبقي هو الذي يدعم ثورة العمال والفقراء لتنتشر في أنحاء الشرق الأوسط والمنطقة. فإن مثل هذه الثورة قد تناشد جميع العمال من جميع الخلفيات العرقية والدينية للقيام بالثورات الخاصة بهم والتخلص من القادة الفاسدين ومن الاستغلالية، وللنضال من أجل الوحدة ولتقرير المصير الحقيقي - من أجل الاشتراكية العمالية الديمقراطية. التحركات العمالية الجماهيرية الموحدة، التي ترتبط وتتواصل عبر الحدود لتحدي الرأسمالية المحلية، قد تكون القوة الرادعة للإمبريالية وتجبرها على الخروج من المنطقة، وتكون نداء للعمال دولياً وللثورة الاشتراكية العالمية وللأممية العمالية.

اللجنة لأممىة العمال في لبنان وعالمياً تناضل من أجل:

- وضع حد فوري للتعذيب والإفراج الفوري عن المحتجزين
- وضع حد لقمع المتظاهرين ومن أجل الحق في التظاهر والتنظيم
- حق الجنود العاديين (العمال الذين يرتدون الزي الرسمي) للتنظيم ضد قمع ضد الجيش والانضمام الى المتظاهرين
- هزيمة الامبريالية في سورية والشرق الأوسط من قبل الطبقة العاملة الموحدة
- حركة عمالية جماهيرية ضد حكم رأس مال عشيرة الأسد
- بناء لجان شعبية وعمالية في جميع المجتمعات المحلية وأماكن العمل كأساس لحركة عمالية مستقلة
- وضع حد للخصخصة وللتقشف في الخدمات الاجتماعية - للمراقبة العمالية الديمقراطية للإنتاج
- تحسن فوري في ظروف المعيشة ولخلق وظائف وبدفع لائق ولخدمات نوعية ومجانية
- تمويل عام في الخدمات وإعادة تأميم الصناعات الرئيسية تحت إدارة العمال الديمقراطية
- تأسيس حزب عمالي جماهيري على أساس قاعدة شعبية ومجالس ثورية في جميع أنحاء سوريا
- الإطاحة بنظام الأسد والنداء للطبقة العاملة في المنطقة لنشر الثورة
- هزيمة الامبريالية والرأسمالية في المنطقة
- وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وهزيمة الرأسمالية الإسرائيلية من خلال وحدة العمال
- الحق في تقرير المصير للجماهير الفلسطينية والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي وحق اللاجئيين في العودة
- الحق في تقرير المصير للجماهير الكردية والتحرر من الرأسمالية السورية والتركية والعراقية والإيرانية
- سوريا اشتراكية كجزء من اتحاد كونفدرالي اشتراكي في الشرق الأوسط